محاكاة أثر السياسات الاقتصادية على الفقر والفوارق الاجتماعية

مكن تحليل تطور الظروف المعيشية وسلوك الطبقات الوسطى من خلال الملاحظة الإحصائية من تحديد الدور الهام الذي تلعبه محاربة الفقر والهشاشة في توسيع هذه الطبقات. كما مكن هذا التحليل من إبراز عدم كفاية النمو الاقتصادي لوحده في تخفيف الفوارق الاجتماعية ومنه إلى تقوية الوزن الديمغرافي والسوسيو اقتصادي للطبقات الوسطى.

ويظهر جليا أن اتخاذ سياسة عمومية لفائدة الطبقة الوسطى أمرا ضروريا. لهذا ارتأينا تهيئ أداة لتقييم أثر مختلف السياسات العمومية على الفقر والفوارق الاجتماعية، وبالتالي على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك من أجل وضع هذه الآلية رهن إشارة كل سياسة تسعى إلى تحقيق هذا الهدف. وهكذا فإننا نأمل بل نطمح إلى المساهمة في إنجاز التعليمات السامية لصاحب الجلالة الموجهة للحكومة في هذا الاتجاه.

ويتعلق الأمر بنموذج للتوازن العام الحسابي للمحاكاة الجزئية، والذي يربط بين ماهو جزئي وماهو كلي، وذلك عبر التوفيق بين معطيات البحوث الوطنية حول معيشة الأسر وبيانات الاقتصاد الكلي الملخصة في جداول الحسابات الوطنية. ويشكل إطاره المحاسبي كل من مصفوفة الحسابات الاجتماعية، التي تلخص النشاط الاقتصادي الوطني لسنة 2007، والبحث الوطني حول مستوى معيشة واستهلاك الأسر لسنة 2007.

ويمكن هذا النموذج، الذي تطلب إعداده حوالي سنتين من العمل، من احتساب الآثار المترتبة عن تطبيق السياسات الاقتصادية، بما فيها الضريبية، والتجارية والتحويلات والاستثمار، الخ. فعلى المستوى الكلي ينظر إلى آثار هذه السياسات على النمو الاقتصادي، والتضخم، وتوازن الاقتصاد الكلي، والقدرة على المنافسة الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، وكذا دخل وادخار الفاعلين الاقتصاديين. وعلى المستوى الجزئي، يتم الاهتمام بمجموعة من مؤشرات مستويات المعيشة، خصوصا تطور نفقات استهلاك الأسر وبنيتها حسب الطبقات الاجتماعية والفقر والفوارق الاجتماعية.

وقد استعمل هذا النموذج لمحاكاة الآثار المترتبة عن بعض السياسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ومستويات المعيشة لمجموع الأسر، وخاصة فئات الأسر المتواضعة والمتوسطة والميسورة. ولإبراز أهميته قمنا بدراسة مثالين للسياسة الاقتصادية. يتعلق الأول بتحليل حالتين للسياسة الضريبية تم اختيارهما اعتباطيا؛ والثاني يهم ثلاث محاكاة لسياسة الاستثمار.

أولا : السياسة الضريبية

شهد النظام الضريبي بالمغرب عدة إصلاحات منذ الثمانينيات لجعله أكثر تجانسا وتناسقا، بغية ضمان المساواة بين دافعي الضرائب. وفي هذا الإطار، تم تجميع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة في أربعة مجموعات: الضريبة على الدخل (IR)، والضريبة على الشركات (IS)، والضريبة على القيمة المضافة (TVA) ورسوم التسجيل والطوابع.

لقد تمت مراجعة كل من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وخفض معدليهما عدة مرات. حيث انخفض الحد الأقصى لنسبة الضريبة على الدخل من 52% سنة 1990 إلى 40% سنة 2009. في حين أصبح معدل الضريبة على الشركات (IS) 30% بدلا من52% سنة 1990. أما الضريبة على القيمة المضافة، فما زالت تنفذ في أربعة مستويات: 7 و 10 و 14 و 20.

إذا كانت الضريبة المباشرة تهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تطبيقها تدريجيا على الدخل، فإن الضريبة على القيمة المضافة على المنتجات لا تزال مستقلة عن مستويات الدخل. وتهدف المحاكاة في هذا الإطار إلى دراسة تأثير الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الاقتصاد الكلي والجزئي. وفي هذا الصدد تم اعتماد فرضيتين :

- خفض الضريبة على الدخل بنسبة % 20 ؛
- خفض الضريبة على القيمة المضافة على منتجات الصناعة الغذائية بنسبة 50%.

1- فرضية تخفيض الضريبة على الدخل

إن خفض الضريبة على الدخل بنسبة 20% من شأنه أن يؤدي إلى تحسن في الدخل المتاح للأسر بنسبة 1,2%. وسيناهز هذا التحسن نسبة 1,6% بالنسبة للطبقة الميسورة، و1,2% بالنسبة للطبقة الوسطى و0,4% بالنسبة للطبقة المتواضعة. وسيتحسن حجم استهلاك الأسر بنسبة 0,8% بصفة عامة، أما على مستوى طبقات الأسر فتصل هذه النسبة إلى 1,2% بالنسبة للطبقة الميسورة و0,8%

بالنسبة للطبقة الوسطى. في حين سوف ينخفض حجم استهلاك الأسر المتواضعة بنسبة 0,1%، إذ أن التحسن في الطلب الإجمالي الداخلي بنسبة 0,4% سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية عند الاستهلاك بما يقرب 0,5%، مما سيحد من الأثر الإيجابي لارتفاع دخل الطبقة المتواضعة.

بصفة عامة، فإن خفض الضريبة على الدخل من شأنه أن يؤدي إلى إنعاش النشاط الاقتصادي. إذ أن ارتفاع الإنتاج الوطني سيصل إلى 0,3%، مما سينتج عنه تحسن في الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,4%. غير أن الادخار العمومي سيعرف تراجعا بنصف نقطة مئوية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي. حيث أن المداخيل العمومية الناتجة عن تحسن النشاط الاقتصادي لن تمكن من تعويض الخسارة الناجمة عن الخفض في الضريبة على الدخل.

من جهة أخرى، فإن فرضية سياسة خفض الضريبة على الدخل ستؤدي إلى حركية تصاعدية للأفراد بين مختلف الطبقات الأسرية مع توسع حجم الطبقة الوسطى. إذ ستفقد الطبقة المتواضعة حوالي 126 ألف فرد، وستتسع الطبقة الميسورة بحوالي 44 ألف فرد، والطبقة الوسطى بشكل أكبر بحوالي 82 ألف فرد. وإجمالا، ستنخفض حصة الطبقة المتواضعة من مجموع السكان من 34% إلى 33,6%. في حين ستنتقل حصة الطبقة الوسطى من 53% إلى 53,3% وحصة الطبقة الميسورة من 13% إلى 13,1%.

وعلى الرغم من هذه الحركية الاجتماعية الإرتقائية، فإن الفوارق الاجتماعية لن تتقلص. حيث سيمر مؤشر جيني من 0,406 إلى 0,407. وبهذا سوف تعرف نسبة الفقر على المستوى الوطني ضمن الطبقة المتواضعة ارتفاعا طفيفا بحوالي 0,1%، حيث سيتزايد عدد الفقراء ب 28 ألف فرد ضمن الطبقة المتواضعة.

2- فرضية خفض الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك منتجات الصناعة الغذائية

إن اعتماد فرضية خفض الضريبة على القيمة المضافة على منتجات الصناعة الغذائية بنسبة 50%، يعزى إلى أهمية هذه المواد في نفقات الأسر، لاسيما المنتمين للطبقة المتواضعة والوسطى. وسينجم عن تطبيق هذه الفرضية انخفاض في الأسعار عند الاستهلاك ب 0,24%، الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع استهلاك الأسر ب 0,3%، وبالتالي ارتفاع الطلب الإجمالي في السوق الداخلي ب 0,15%.

وفي نفس السياق سيرتفع الإنتاج الوطني بنسبة 0,14% مؤديا إلى تحسن في القيمة المضافة بنسبة 0,1%. في حين سيتدهور الادخار العمومي بنسبة 0,1 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي ارتباطا بفرضية خفض الضريبة على القيمة المضافة.

و من جهة أخرى، سيعرف دخل الأسر تحسنا طفيفا ب0,08%. ولن تتعدى هذه النسبة 0,1% بالنسبة للطبقة المتواضعة و0,08% بالنسبة للطبقتين الوسطى والميسورة. مما سيحسن حجم استهلاك الأسر بنسبة 0,4% للطبقة المتواضعة و0,3% للطبقة الوسطى و0,2% للطبقة الميسورة.

إن فرضية خفض الضريبة على القيمة المضافة ستؤثر بشكل إيجابي على الطبقة الوسطى، حيث سينتقل منها حوالي 9,6 ألف شخص إلى الطبقة الميسورة، وفي نفس الوقت سوف تستقطب حوالي 5 ألاف فرد قادمين من الطبقة المتواضعة. وستعزز هذه الحركية الاجتماعية بانخفاض في عدد الفقراء على المستوى الوطني بحوالي 20 ألف فرد، في حين ستضل الفوارق الاجتماعية في مستوياتها.

ثانيا : سيـــــــــــاسة الاستثمـــــــار

عرف الاستثمار بالمغرب معدل نمو متوسط يقدر ب 7,6% خلال الفترة 1999-2008. حيث انتقل تكوين رأس المال الثابت من 25,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1999 إلى 33,6% سنة 2008. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الاستثمار عرف نموا متواصلا بأكثر من نقطة مئوية سنويا بداية من سنة 2003. هذا الاتجاه التصاعدي من شأنه أن يستمر خلال السنوات المقبلة تبعا لتأثير استراتيجيات التنمية القطاعية المعتمدة حاليا.

وفي هذا الصدد، تم اختيار ثلاث فرضيات تهم على التوالي : الزيادة في إجمالي الاستثمارات من جهة، والرفع من رصيد رأس المال بالقطاعين الفلاحي والسياحي من جهة أخرى.

1.س3 : فرضية زيادة إجمالي الاستثمـــــارات

إن الزيادة في إجمالي الاستثمارات بحوالي 10% مقارنة بمستواه سنة 2007 (سنة الأساس) على المستوى الوطني، أي ما يعادل 20 مليار درهم، من شأنه أن يخلق طلبا متزايدا داخل السوق المحلي بنسبة 2%. الشيء الذي سيؤدي إلى تحسين الإنتاج ب 0,6% وارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة 1,4% .

لكن هذه الزيادة في الطلب الإجمالي من شأنها أن تشكل ضغطا تصاعديا على الأسعار المحلية بنحو 3% مما سيؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات المغربية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وستتم تلبية جزء كبير من الطلب الداخلي الإضافي بالواردات، والتي سترتفع بحوالي 4,7%. في

حين ستتراجع الصادرات ب 2%. وتبعا لذلك، سيتدهور الرصيد الخارجي ب 2,4 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.

أما الادخار العمومي، فسوف يتميز بتحسن ب 2 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي. كما سيعرف الدخل المتاح للأسر زيادة ب 4%. إلا أن ارتفاع الأسعار المحلية من شأنه أن يقلل من أثر هذا التحسن على الإستهلاك. حيث أن حجم هذا الأخير لن يزداد إلا ب 1,1%، وسيصل إلى 1,4% بالنسبة للأسر المتواضعة و1% بالنسبة للأسر الوسطى والميسورة.

هذا الاتجاه التصاعدي في إجمالي الاستثمارات، من شانه أن يخلق حركية اجتماعية من الأسفل إلى الأعلى. حيث سوف ينتقل حوالي 750 ألف شخص من الطبقة المتواضعة إلى الطبقة الوسطى و 160 ألف شخص من هذه الأخيرة إلى الطبقة الميسورة. وبذلك ستعرف الطبقة الوسطى توسعا بحوالي 590 ألف شخص. حيث ستنتقل حصتها من مجموع السكان من 53% إلى 55%. كما ستتحسن حصة الطبقة الميسورة من 13% إلى 13,5% في حين ستنخفض حصة الطبقة المتواضعة من 34% إلى 31,5%. وفيما يخص الفوارق الاجتماعية، فستتفاقم شيئا ما، حيث أن مؤشر جيني سيصل إلى 0,409 مقابل 0,406.

ومن شأن أهمية النمو الاقتصادي الناتج عن هذه الفرضية أن يمتص تأثير تفاقم الفوارق الاجتماعية. وبالتالي انخفاض معدل الفقر بأكثر من نصف نقطة، حيث أن عدد الفقراء سيتقلص بحوالي 214 ألف فرد.

عموما، فإن الزيادة في الاستثمار ستمكن من إقلاع اقتصادي تحت تأثير ديناميكية الطلب. بيد أن هذه الزيادة في الطلب ستلبى في معظمها بالواردات، مما سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري. إلا أن الاقتصاد الوطني بإمكانه أن يغير هذا المنحى من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاعات، وبالتالي الرفع من مردودية الاستثمارات المنجزة في التجهيزات الأساسية.

2. فرضية الزيادة في مخزون رأس المال القطاع الفلاحي

أعدت في هذا الإطار محاكتين تهم تحسين قدرات الإنتاج بقطاعين يشكلان موضوع سياسات إرادية للسلطات العمومية. ويتعلق الأمر بالقطاع الفلاحي والقطاع السياحي.

المحاكاة الأولى تفترض ارتفاع مخزون رأس مال القطاع الفلاحي بنسبة 20%، أي ما يعادل 12 مليار درهم. الشيء الذي يترتب عنه ارتفاع إنتاج القطاع بنسبة 18,7%، وبالتالي انخفاض الأسعار المحلية

للمنتوجات الفلاحية بنسبة 19%. مما سينعكس على المستوى العام للأسعار، حيث سينخفض بنسبة 1,4%، معززا بذلك القدرة التنافسية للمنتوجات المغربية في السوق الداخلي والخارجي.

وسترتفع الصادرات بمعدل 3,2%، كما سيلبى جزء كبير من الطلب الداخلي بالمنتوج الوطني، ذلك لكون الواردات لن تزداد إلا بنسبة 1,6%. وهي وثيرة أقل من تلك التي سيعرفها الطلب الداخلي، والتي ستصل إلى 2.2%. وهكذا سيتحسن الرصيد التجاري ب 0,1 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.

ومن جهته، سيؤدي انخفاض أسعار المنتوج الفلاحي إلى تقليص كلفة الإنتاج بقطاع الصناعات الغذائية، وبالتالي أثمان ترويج منتجاتها. وهكذا سيزداد الطلب الداخلي على المنتجات الغذائية بحوالي 4,2% وسيتحسن إنتاجها ب 4,6%.

وبصفة عامة، فمن شأن فرضية الرفع من رأس مال القطاع الفلاحي أن تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الوطني بنسبة 2,6% والإنتاج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,5%. وسيرتفع الدخل المتاح للأسر بنسبة 0,8%، سيصاحبه تراجع في أسعار المواد الغذائية، مما سيدعم القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي استهلاكها الذي سيزداد بنسبة 5%. ومن جهته، سيرتفع الطلب الإجمالي في السوق المحلي بنسبة 2,2%، وبما أنه سيكون مصحوبا بزيادة في العرض الإجمالي، فلن يكون له أي تأثير على الأسعار المحلية التي ستشهد انخفاضا بنسبة 1,4%.

فيما يخص مستوى المعيشة حسب فئات الأسر، فإن الاستهلاك سيتحسن بنسبة 4,8% للأسر المتواضعة و5,4% للأسر الوسطى و3,6% للأسر الميسورة. وبعبارة أخرى، فإن التحسن سيكون واضحا بالنسبة للفئتين الأوليتين التي يشكل المنتوج الغذائي نسبة مهمة في سلة استهلاكها.

وهكذا سينخفض عدد أفراد الطبقة المتواضعة بحوالي 200 ألف شخص لصالح الطبقة الوسطى. وسيعزز 90 ألف شخص من هذه الأخيرة الطبقة الميسورة. وبذلك تكون الطبقة الوسطى قد توسعت هي الأخرى بنحو 110 ألف شخص. وإجمالا ستنخفض حصة الطبقة المتواضعة من مجموع السكان من 34% إلى 33,4%. أما حصة الطبقة الوسطى فسترتفع من 53% إلى 53,4% وحصة الطبقة الميسورة من 13% إلى 13,2%.

وعلى مستوى الفقر، فإنه سيعرف انخفاضا بحوالي 67 ألف شخص، خاصة بالوسط القروي، حيث سيصل الإنخفاض إلى 70 ألف شخص. وبهذا يتضح بأن الفقر بالوسط الحضري سيعمق بحوالي 3 آلاف شخص.

وستمكن الزيادة في القدرات الإنتاجية بالقطاع الفلاحي من تحسين مداخيل ملاكي الرأسمال الذين ينتمون للطبقة الوسطى والميسورة. حيث أن مداخيلهم سترتفع ب 1,1% و0,7% على التوالي. في

حين ستتراجع مداخيل الطبقة المتواضعة بحوالي 0,5%، مما سيزيد من تفاقم الفوارق الاجتماعية، إذ أن مؤشر Gini سينتقل من 0,406 إلى 0,409. الشيء الذي سيحد من الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على تقليص الفقر ولاسيما بالوسط الحضري.

المحاكاة الثانية تتناول فرضية زيادة مخزون رأس مال القطاع السياحي ب 5 مليارات درهم. سينتج عنها تحسن في إنتاج هذا القطاع بحوالي 21% وانخفاض سعر منتوجه بنسبة 35%، مما سيؤثر إيجابيا على الطلب الموجه للقطاع بنسبة 14% و سيزداد كل من الطلب الإجمالي الداخلي والنمو الاقتصادي ب0.2%. وفي نفس السياق، سيسجل دخل الأسر زيادة قدرها 0,4%. هذا التحسن سيكون بنسبة 1,1% لفائدة الأسر المتواضعة، و0,3% لفائدة الأسر الوسطى و0,4% لفائدة الأسر الميسورة.

ومن شأن هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية للنشاط السياحي أن يكون لها أثر مضاعف على أجور اليد العاملة، خاصة المنتمية للطبقة المتواضعة والوسطى. هذه الزيادة في دخل الأسر، مصحوبة بتراجع في الأسعار الداخلية بنسبة 0,3% ستؤدي إلى تحسن استهلاك الأسر ب0,7%. وسيناهز هذا التحسن 1% للأسر المتواضعة و0,5% للأسر الوسطى و0,8% للأسر الميسورة.

وهكذا ستعزز الطبقة الوسطى بحوالي 76 ألف شخص منتقلين من الطبقة المتواضعة. أما الحركية بين الطبقة الوسطى والميسورة فلن تعرف تغيرا ملموسا. في هذا السياق سينخفض معدل الفقراء بحوالي 11 ألف شخص، وسيسجل هذا الانخفاض بالعالم القروي، حيث أن الفقر الحضري سيرتفع بثلاث آلاف شخص.

النمو، الفوارق والفقر

البنود	الوضع الأساس	س1 الضريبة على الدخل	س2 الضريبة على القيمة المضافة	س3 الاستثمار	س4 الرأسمال الفلاحي	س5 الرأسمال السياحي
النمو الاقتصادي	–	0,37	0,1	1,4	2,6	0,2
الفوارق الاجتماعية (GINI)	0,406	0,407	0,406	0,409	0,409	0,406
الفقر	9	9,1	9	8,3	8,8	9

1. تظهر مختلف المحاكات تحسنا في النمو الاقتصادي وحركية اجتماعية ارتقائية، خاصة في حالة الزيادة في إجمالي الاستثمارات وتحسين القدرات الإنتاجية.
2. سيعرف المستوى المعيشي لمختلف الفئات الأسرية تحسنا ملحوظا في كل المحاكات ماعدا المحاكاة الخاصة بالضريبة على الدخل، حيث تعرف الطبقة المتواضعة نقصا طفيفا في حجم الاستهلاك.
3. في حالة الزيادة في إجمالي الاستثمارات ب 10% يرتفع الطلب الكلي في السوق المحلية ب 2% مخلفا بذلك الزيادة في الأسعار المحلية بنسبة 3 % و مؤثرا بذلك على القدرة التنافسية للمنتوجات المغربية.
4. القدرة التنافسية للمنتجات المغربية ستعزز في حالة توسيع القدرات الإنتاجية إذ أن العرض الكلي سيعرف زيادة بنسبة 2,6% والأسعار المحلية ستنخفض ب 1,4% بالمائة (فرضية القطاع الفلاحي).
5. الزيادة في إجمال الاستثمارات من شأنها أن تؤدي الى توسيع الطبقة المتوسطة حيث ستنتقل من 53% الى 55% من مجموع السكان وانخفاض مستوى الفقر بأكثر من نصف نقطة مئوية

6. توسع القدرة الإنتاجية للقطاع الفلاحي من شأنه أن يؤدي إلى توسع الطبقة المتوسطة حيث تنتقل من% 53% بالمائة إلى% 53.4 من مجموع السكان وانخفاض مستوى الفقر ب% 0,2.
7. في مختلف المحاكات ضلت الفوارق الاجتماعية ثابتة بل تفاقمت في بعض الحالات.
8. ويتضح بأنه في حالة عدم تغيير الفوارق الاجتماعية وضعف النمو الاقتصادي فإن الفقر سيبقى مستقرا في مستواه.
9. في حين إذا تفاقمت الفوارق الاجتماعية ولو بشكل طفيف، فيجب أن يكون النمو الاقتصادي قويا، بغية تقليص الفقر بشكل ملموس.